ممثل السيستاني مايهمنا المضمون ومستقبل العراق البعيد

زيباري: " نحن قريبون جدا من اختتام الاتفاقية طويلة الأمد مع واشنطن

وصلت الاتفاقية العراقية الامريكية الى مراحل متقدمة ، وبات التوقيع عليها قريبا وفق معطيات منطقية تستند بالاتفاق على اغلب بنودها.

وقامت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس بزيارة مفاجئة لبغداد يوم الخميس الماضي والتقت كبار القادة العراقيين ومنهم رئيس الوزراء نوري المالكي ، تبادلت خلاله وجهات النظر بشأن نقاط الاتفاق والاختلاف ، وآخر ما توصل اليه الفريقان المتفاوضان العراقي والامريكي الانتهاء من صياغة الاتفاقية ، بحسب ما اعلنه بيان صادر عن رئاسة الوزراء.

بغداد/ المدى والوكالات

واكد وزير الخارجية هوشيار زيباري ونظيرته الأمريكية كوندوليزا رايس الخميس، إن الاتفاقية الأمنية الستراتيجية بين بغداد وواشنطن ليست مهمة للعراق وحسب بل ستعود اهميتها للمنطقة برمتها مشيرين الى قرب اختتامها بشكل ناجح. وقال زيباري في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيرته الامريكية كوندليزا رايس: "ان الاتفاقية الأمنية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة تنص على أن العراق لن يستخدم كقاعدة لأي أعمال عدوانية على أي دولة"، مضيفا بان مسودة الاتفاقية القريبة من نهايتها ستقدم الى المجلس السياسي للامن الوطني.

ويضم المجلس السياسي للامن الوطني في العراق وهو اعلى مرجعية سياسية رئيس الجمهورية ونائبيه ورئيس الوزراء ونائبيه ورئيس مجلس النواب ونائبيه اضافة الى قادة الكتل السياسية في البرلمان وممثل اقليم كردستان العراق.

واردف زيباري: "نحن قريبون جدا من اختتام الاتفاقية طويلة الامد مع واشنطن والتي ستكون في صالح الشعب العراقي وفي صالح المنطقة". واضاف "لا يوجد جدول اعمال سري وان كل شيء سيعرض على ممثلي الشعب العراقي في البرلمان وسيتمكن الشعب من ان يدقق الاتفاقية". وتابع: "نحن ننتقل الان الى مرحلة تقديم المسودة الى المجلس المجلس السياسي للامن الوطني لغرض الحصول على رأيه بشان ما توصل اليه المفاوضون وبالتالي الوقت مهم لنختتم الاتفاقية بشكل ناجح". وقال ان المفاوضين من الجانبين العراقي والامريكي اظهروا المرونة في ذلك، وصحيح ان الوقت استغرق امرا طويلا بسبب وضع العراق الداخلي.

وفي ما يتعلق بردود افعال دول الجوار العراقي بشأن تلك الاتفاقية وبخاصة ايران، قال زيباري: "ان قرار الحكومة العراقية المنتخبة والدستورية هو شأن داخلي من حق ايران واية دولة جارة اخرى ان تستوضح بشأن كثير من القضايا وليس من حق احد املاء شروطه وقراراته علينا" لكنه عاد ليطمئن دول الجوار الاقليمي قائلا: "في صلب هذه الاتفاقية لن يكون العراق منطلقا للهجوم على اية دولة". واوضح: "ان الاتفاقية الأمنية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة تنص على ان العراق لن يستخدم كقاعدة لاي أعمال عدوانية على اية دولة".

وكان قد ورد في مسودة المفاوضين العراقيين التي اطلعت (المدى) على نسخة منها وفي ما يتعلق ببند الجانب السياسي فقرة تؤكد على ضرورة "العمل والتعاون المشترك بين دول المنطقة ينبغي ان يقوم على اساس من الاحترام المتبادل بين دوله وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ منطق القوة والعدوان في حل النزاعات واعتماد لغة الحوار البناء في حل المشكلات العالقة بين مختلف دول المنطقة والعالم".

واكد زيباري ايضا على ان الاتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية ستحدد الوجود المؤقت وجدول زمني وهو ما طالب به العراق.

واوضح قائلا: "ان هذه الاتفاقية تحدد الاحكام الرئيسة والمتطلبات من اجل تنظيم الوجود المؤقت والجدول الزمني لمهمة القوات الامريكية في العراق وهذا هو نطاق الاتفاقية، اذن نحن نتحدث عن جدول زمني وهي علامة ثقة بالنسبة للقوات العراقية العسكرية التي تتسلم المزيد من المسؤوليات وتبين مهنية عالية في محاربة الارهاب والتعامل مع التهديدات الداخلية".

وقال "ولان الاتفاقية لم توقع الان بصيغتها النهائية فاني لا استطيع ولن اكون قادرا في الاقل في اعطاء تواريخ محددة ولكني يمكن ان اقول، اننا تناقشنا وتفاوضنا بشأن جدول زمني لانسحاب القوات الامريكية وهو يهمنا ويهم القوات الامريكية" لافتا الى انه "لم يحدد تاريخ لتوقيع الاتفاقية".

ومضى الى القول: "نحن نتعامل مع مواضيع السيادة والاستقرار في المنطقة ولذا استغرقنا وقتا اطول مما توقعنا"، وتابع "نحن الان نضاعف جهدنا لغرض انجاز هذه الاتفاقية". من جهتها اكدت وزيرة الخارجية الامريكية كونداليزا رايس ان ثمة تعاونا كبيرا مع العراق لتعزيز المكاسب المهمة التي حققتها القوات الامنية العراقية. ولفتت الى ان زيادة عديد القوات الامريكية في العراق "خطوة اثبتت نجاحها" واحرزت تقدما في امتصاص العنف وذلك بالتعاون مع الحكومة العراقية التي ازداد عزمها في التصدي للمسلحين.

واكدت رايس ان النجاح في العراق مهم للولايات المتحدة الامريكية، ماضية الى القول "ان الاتفاقية طويلة الامد جاءت لتعزيز نجاحاتنا في السنوات الماضية". وقالت: "ان الاتفاقية ستكون عملا ممتازا في حال توقيعها بين بغداد وواشنطن "مشيرة الى تحرك مهم تقوم به الولايات المتحدة من اجل التوقيع على الاتفاقية الامنية مع العراق التي قالت انها "قريبة جدا".

واضافت: ان "الحكومتين العراقية والأمريكية حققتا الكثير من التقدم في المباحثات الجارية بينهما بشأن الاتفاقية من خلال ابداء نوع من المرونة المتبادلة".

واردفت "بالتاكيد ستعزز الاتفاقية العلاقة والتعاون بين البلدين الصديقين وتقوية المكاسب التي تحققت في العراق". واشارت الى ان الاجتماع مع رئيس الوزراء نوري المالكي " كان مثمرا " وقالت "تحدثنا عن التطور الكبير في التوصل إلى حل كبير للنقاط التي كانت تشكل عائقا امام الفريقين".

رايس وفي معرض ردها على سؤال بشأن حصانة الجنود الامريكيين في العراق رفضت الحديث عن تفاصيل الاتفاقية، لكنها اكدت ان المفاوضين يعملون من اجل تغطية جميع المخاوف وقالت "سنحترم السيادة العراقية في هذه الاتفاقية". واضافت "ان سير المفاوضات بخصوص الاتفاقية المزمع توقيعها مع العراق تلقى هواجسا من قبل الطرفين".

وفي ما يتعلق بمواقف دول الجوار من الاتفاقية اشارت رايس الى احترام الولايات المتحدة لمطلب العراق في مجال عدم التعدي على سيادته ، وقالت "اننا سعيدون في ذلك، كما وبينت الى ان الاتفاق لن ينتقص من سيادة العراق، بل يتماشى مع ذلك".

وتابعت "ان عملية سحب القوات الأمريكية والمتعددة الجنسيات تعتمد على الظروف والتطورات الأمنية في الشارع العراقي ومدى الحاجة لها فضلا عن استعداد القوات العراقية لتسلم الملف الامني في بقية المحافظات وهو ما جرى الاتفاق عليه "لافتة الى انه من البديهي وجود القوات بدعوة من الحكومة العراقية الان، كما ان الولايات المتحدة الامريكية تريد من خلال الاتفاقية الثنائية "حماية وجود جنودها والعاملين معها في العراق". وقالت "نحن لا نتحدث عن اتفاقية ثنائية للخروج من وضع سيئ، بل اتفاقية تنظم عدداً من القضايا المشتركة".

وكان مسؤولون أميركيون وعراقيون قد قالوا إن المفاوضين قد أنجزوا مسودة الاتفاق الأمني بين بغداد وواشنطن والتي تنص على إجلاء القوات الأميركية عن المدن العراقية في الثلاثين من حزيران عام ٢٠٠٩ . وقد انجز المفاوضون من البلدين حتى الان مسودة وثيقة عرفت باسم اتفاقية إطار العمل الستراتيجي التي تحدد الخطوط العريضة للعلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة. ويضغط الجانب العراقي باتجاه أن ينص الاتفاق الأمني بين الطرفين صراحة على جلاء القوات بشكل كامل عن الأراضي العراقية بنهاية عام ٢٠١١ فضلا عن تحديد أواسط الصيف المقبل كموعد لإتمام الجلاء عن مدن البلاد.

إلا أن المسؤولين الأميركيين رفضوا الالتزام بشكل قاطع بإعطاء موعد محدد لإتمام الانسحاب النهائي من العراق، معللين ذلك بقولهم إنه لمن الحكمة أن يتم تحديد موعد لذلك بناء على أهداف محددة يجري الاتفاق بشأنها بين الطرفين، ولا تكون مقتصرة على التحسن الأمني في البلاد فحسب، بل تشمل أيضا التقدم الذي يتم إحرازه على الجبهتين السياسية والاقتصادية.

ومن جهته قال رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب هادي العامري والقيادي في المجلس الاعلى الاسلامي: أن المجلس السياسي للأمن الوطني الذي يضم القادة العراقيين سيناقش خلال اجتماع له بعد ايام قليلة المسودة الأولية للاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة ليتسنى عرضها بعد ذلك على مجلس النواب للاطلاع عليها. وأوضح ان الجانبين العراقي والأمريكي توصلا الى تسوية بشأن اغلب المسائل الخلافية عدا استثناءات قليلة لبعض النقاط العالقة التي لم تحسم بعد . واشار الى عدم وجود أي بنود جديدة في المسودة الأولية للاتفاقية التي سيناقشها اجتماع المجلس السياسي. واعتبر رفض العراق وجود اية قواعد عسكرية أميركية على أراضيه في المدى البعيد "مطلبا شعبيا قبل أن يكون مطلباً حكومياً وان وجود هذه القواعد خارج إطار الاتفاقية الأمنية يعد انتهاكا للسيادة الوطنية واستقلالية العراق.

وكان "اعلان مبادئ" وقعه الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الوزراء نوري المالكي في كانون الأول الماضي قد خطط للتوقيع عليه في ٣١ من تموز الماضي ليدخل حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني من العام المقبل لكن خلافات اخرت ذلك حتى الان. وتحكم الاتفاقية تواجد القوات الأميركية في العراق بعد عام ٢٠٠٨ إذ يعتمد تواجدها حاليا على تفويض من الأمم المتحدة يجدد عند نهاية كل سنة بطلب من الحكومة العراقية.

الى ذلك قال ممثل المرجع الديني السيد علي السيستاني في كربلاء: إن الاتفاقية الأمنية المزمع توقيعها مع الولايات المتحدة يجب أن تراع المستقبل البعيد للعراقيين وليس الوقت الراهن حسب. وأوضح الصافي خلال خطبة الجمعة التي ألقاها في الصحن الحسيني أن "الاتفاقية المزمع توقيعها مع الولايات المتحدة يجب أن تراع المستقبل البعيد وليس الوقت الراهن للعراقيين حسب" مشيرا إلى أن للاتفاقية آليات ومضامين "وما يهمنا هو مضمون الاتفاقية".

واضاف "لا نشك بأن للمسؤولين العراقيين حساً وطنياً لكن هذه الاتفاقية هي في غاية الأهمية للعراقيين ولا يمكن أن يرتكز مضمونها على وجهة نظر واحدة"، مستدركا"ربما تكون قاصرة"، ودعا الصافي المسؤولين إلى الأخذ بنظر الاعتبار "عدم تكبيل مجلس النواب في المستقبل باتفاقيات لا يستطيع معها أن يحل المشاكل التي تمر بها البلاد".

وعل صعيد متصل، ذكرت صحيفة تايمز الامريكية . ان الولايات المتحدة وافقت على سحب جنودها من العراق بحدود حزيران من العام القادم على ان يتم الانتهاء من الانسحاب نهاية عام ٢٠١١ اذا استمرت الظروف الامنية في العراق بالاستقرار.

بعد تلك المفاوضات التي خاضتها رايس في العراق اكد المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ إن المفاوضين العراقيين والأميركيين يتداولون الآن مع مسؤوليهم في بغداد وواشنطن حول الحلول المقترحة للبنود المختلف عليها في الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية.

ونفى الدباغ في تصريح للمدى أن يكون قد تقرر عقد اجتماع لمجلس الأمن الوطني العراقي للنظر في مسودة الاتفاقية .

واشار الى ان من بين النقاط المختلف عليها في الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة ما يتعلق بحدود الحصانة الممنوحة للجنود الأميركيين والمواعيد الزمنية لخروج القوات الأميركية من العراق

وتحدث الدباغ عن المواقيت التي ستخرج فيها القوات الامريكية من المدن العراقية ومن مجمل الأراضي العراقية بموجب هذه الاتفاقية ، قائلا في هذا الشأن إن الاتفاق جرى على خروج هذه القوات من المدن العراقية منتصف السنة المقبلة ، على أن تخرج القوات الأميركية المقاتلة من البلاد سنة ٢٠١١ .

ورفض المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ إعطاء موعد لتوقيع الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن .

وأشار الدباغ إلى أن على الاتفاقية أن تمر بمجلسي الوزراء والنواب فضلا عن المجلس السياسي للامن الوطني قبل إقرارها بشكل رسمي .

واعلن رئيس الوفد العراقي المفاوض مع واشنطن حول اتفاقية تنظم وجود القوات الاميركية بعد انتهاء تفويض قرار مجلس الامن الدولي بهذا الشان ان الجانبين توصلا الى مسودة اتفاق تتضمن رحيل هذه القوات اواخر العام ٢٠١١,

واكد محمد الحاج حمود ان "الجانبين اتفقا على انسحاب القوات الاميركية من العراق نهاية عام ٢٠١١".

وقال ان "المفاوضين انجزوا مهمتهم الامر الان يتعلق بالقادة" السياسيين العراقيين.

وتابع ان "الجانبين اتفقا كذلك على انسحاب جميع الوحدات المقاتلة الاميركية من المدن بحلول حزيران/ يونيو ٢٠٠٩".

واكد حمود ان "الرئيس الاميركي جورج بوش وافق على الاتفاقية التي تتضمن ٢٧ فقرة".

وتاخر الطرفان بالتوصل الى اتفاق نهائي بسبب المعارضة الشديدة للقادة العراقيين بشأن نقاط رئيسية مثل تحديد موعد لانسحاب القوات المقاتلة الاميركية وعدد القواعد التي ستحتظ بها واشنطن ومدى الحصانة القانونية للجنود في العراق .

وقال حمود ان جميع هذه الامور تمت الاشارة اليها في مسودة الاتفاقية.

واشار الى احتمال بقاء القوات الاميركية قائلا "هناك فقرة تشير الى ان الانسحاب يمكن ان يحدث قبل العام ٢٠١١ او يمدد الى ما بعد ٢٠١١ اعتمادا على الوضع الامني" في البلاد.

واضاف "حتى لو كان هناك انسحاب بحلول عام ٢٠١١ فان بعض الوحدات الاميركية قد تبقى من اجل تدريب قوات الامن العراقية".

وحول عدد القواعد التي ستحتفظ بها القوات الاميركية اوضح حمود ان "عدد القواعد الاميركية يعتمد على حجم (القوات) ومدى الحاجة اليها".

وتشكل الحصانة للجنود الاميركيين في العراق اهم النقاط الشائكة في المفاوضات التي بدات في شباط/ فبراير الماضي .

وفي حال التوصل الى اتفاق يجب عرضه على البرلمان قبل ان يرفع بعد التصويت عليه الى مجلس الرئاسة العراقي .

واعلن البيت الابيض الخميس انه لن يحيل الاتفاقية الى مجلس الشيوخ خشية تعرضها لانتقادات بعض البرلمانيين.

وقال المتحدث باسم الرئاسة الاميركية غوردون جوندرو في كراوفورد ان "الاتفاقية ليست معاهدة لذلك لسنا بحاجة الى المصادقة عليها في مجلس الشيوخ او اي مجلس من هذا النوع" لابرام الاتفاق بين العراق والولايات المتحدة.

وينتشر ١٤٠ الف جندي اميركي في العراق حاليا ويشكل هذا الامر عاملا في نتائج انتخابات الرئاسة الاميركية التي ستجري في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.